

حق الخصوصية المعلوماتية في ضوء الذكاء الاصطناعي

The right to privacy of information in light of artificial intelligence Applications

عبد الله شيباني^{1*}، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، a.chibani@univ-setif2.dz

وداد بن سالم²، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر،

wi.bensalem@univ-setif2.dz

مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

تاريخ قبول المقال: 16/11/2023

تاريخ إرسال المقال: 04/08/2023

الملخص:

يزداد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل سريع في حياتنا اليومية كونه أداة تكنولوجية تساهم في حل الكثير في التحديات والمشاكل، ومع ذلك تزداد كل يوم مخاوف كثيرة بشأن انتهاك الحق في خصوصية الأفراد، في ظل عدم وجود تنظيم قانوني خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وكيفية استغلاله لبيانات الأفراد الشخصية.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على هذه المخاوف المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، والحق في الخصوصية، إذ تشير النتائج إلى أن استخدام المفرط لبيانات الأفراد من قبل تطبيقات الذكاء الاصطناعي دون تنظيم أو رقابة قانونية تؤدي حتماً لانتهاك هذا الحق.

الكلمات المفتاحية: البيانات الشخصية، الخصوصية، الخوارزميات، الذكاء الاصطناعي، المعالجة الآلية.

Abstract:

Artificial intelligence applications are being increasingly utilized in our daily lives as a technological tool that contributes to solving various challenges and problems. However, there are many concerns about the violation of privacy rights

* ووداد بن سالم

due to the lack of specific legal regulations governing artificial intelligence applications and the methods they use for personal data exploitation.

This study seeks to understand the concerns surrounding artificial intelligence systems and privacy rights. The results show that unregulated or unchecked use of individual data by AI applications, without proper legal control, leads to an inevitable infringement on this right.

Key words : Artificial intelligence, automated processing, algorithms, personal data, privacy.

المقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي يشغل مكانة مهمة في حياة الإنسان، وذلك بفضل مساهمته في تطوير الدراسات والأبحاث والاختراعات؛ بالإضافة إلى تقديم حلولاً فعالة وجدية للعديد من المشاكل والتحديات، إذ أنه قد تغلغل في مختلف القطاعات والمجالات، وبدأت تطبيقاته تتجسد في عدة أشكال منها؛ المدن الذكية، برامج المساعدة الصوتية، تحليل المحتوى والروبوتات وغيرها من الأنظمة المساعدة على تبسيط الحياة اليومية للأفراد، ومع ذلك، أثار الذكاء الاصطناعي عدة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، وبشكل خاص القضايا المتعلقة بخصوصية الأفراد، فالتطبيقات الذكية تشكل تهديداً صريحاً لحق الخصوصية الذي تكفله القوانين والأديان سواءً للفرد أو المجتمع.

وتعد الخصوصية أحد أهم الحقوق للصيقة بالإنسان؛ لذا فقد حظى الحق في الخصوصية خلال السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الأخرى بالأمم المتحدة، ولذلك فقد كُرسَت حمايته حتى قبل ظهور الإنترنت والتقنيات الذكية من قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 كأول إطار قانوني لحماية الحق في الخصوصية؛ ثم تم تكريسه في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 بموجب المادة 17 منه، وبعد انتشار التكنولوجيا الحديثة وبروز مفهوم الخصوصية المعلوماتية أو البيانات الشخصية الرقمية كوجه جديد للحق في الخصوصية في العالم الرقمي تزايد الاهتمام بحماية هذا الحق، وأعيد التأكيد على حمايته وفق مفهومه الجديد ضمن مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ حيث تنص هذه الإعلانات في مجملها على أنه: (من حق كل فرد حماية حياته الخاصة بكل مظاهرها المادية والمعنوية، ولا يجوز لأي من كان الاعتداء على خصوصياته ومعلوماته الشخصية بأي شكل إلا في الحدود القانونية).

أهمية الدراسة

من البديهي أن من متطلبات بناء أي مجتمع رقمي وجود نوعاً من التفاعل الآمن والفوري فيما بين الخدمات الإلكترونية عالية المستوى والفاعلية التي تقدمها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وبين أفراد المجتمع الذين يستفيدون من تلك الخدمات، وهذا لن يتأتى إلا لو أحس الأفراد بالأمن والثقة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في محاولة متواضعة لتسليط الضوء على حق الخصوصية المعلوماتية في مواجهة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محورين، وذلك على النحو التالي:

- **الجانب العملي:** حيث يمثل الذكاء الاصطناعي تحدياً حقيقياً للخصوصية؛ فهو يعتمد على جمع بيانات الأفراد الشخصية في البيئة الرقمية للاستفادة منها وتحليلها ومعالجتها بواسطة خوارزميات ونماذج معينة، لاستخلاص بيانات جديدة تمكنه من تحسين أدائه وأنماط عمله بما يساعده على تطوير أنظمته والتفاعل مع البيئة المحيطة به واتخاذ القرارات، وعلى قدر انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي بقدر اتساع نطاق انتهاك خصوصية الأفراد، الأمر الذي يدعوا لوضع أطر قانونية خاصة بحماية هذا الحق في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **الجانب العلمي:** ظهرت في العصر الحديث الحاجة الماسة لمعرفة الكثير من المعلومات، وغدت المعلومات عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، وبات استخدام الحاسب الآلي من سمات وضرورات حسن التنظيم الإداري سواء على مستوى روابط القانون العام أو على روابط القانون الخاص، وبالتالي فإن لكل شخص الحق في حماية خصوصيته في البيئة الرقمية بمستجداتها الحالية، وضمان عدم استخدام معلوماتهم الشخصية أو التحكم في حياتهم الخاصة من قبل التطبيقات الذكية بشكل تعسفي ومخالف للقانون.

أهداف الدراسة

تعد مسألة النمو المضطرد للذكاء الاصطناعي من المسائل التي تحولت عبر الشبكة العنكبوتية من أداة معلوماتية أكاديمية إلى بنية عولمية راسخة لا يمكن الاستغناء عنها؛ لذا فقد توجه اهتمام كثير من الباحثين في مجال التشريعات القانونية إلى بيان إمكانات الذكاء الاصطناعي الهائلة على الابتكار والتقدم والقدرات الغاشمة التي يمتلكها لتوفير قدرات إضافية للإنسان المعاصر من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على المخاوف الأخلاقية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية بالغة الأهمية الناجمة عن انتهاك الذكاء الاصطناعي لحق الأفراد في الخصوصية، وطالما كانت حماية الحق في الخصوصية داخل البيئة الرقمية يستند إلى معالجتها من قبل البشر بواسطة الوسائل التكنولوجية، ولم تكن مصممة للتعامل مع تقنيات عالية الدقة، والحساسية كالذكاء الاصطناعي، لذا يمكن بلورة ما تهدف إليه هذه الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على مفهوم حق الخصوصية وتحديد الأساس القانوني لحمايته.
- التعرف على أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تشكل تهديدا للخصوصية.
- تحديد أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي للمعلومات الشخصية للأفراد.

إشكالية الدراسة

نظرًا للمخاوف العديدة التي يثيرها الذكاء الاصطناعي بشأن الحق في الخصوصية، وذلك بعد أن أصبحت خصوصية البيانات قضية مركزية للمستخدمين والمشرعين في هذا العصر؛ فإن التساؤل الرئيس الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو: هل توجد ضمانات كافية لحماية حق الخصوصية، أم أن التحديات الجديدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي توجب إعادة النظر في مفهوم الخصوصية ووضع أطرق قانونية جديدة تتناسب معه؟

منهج الدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مفهوم الحق في الخصوصية وتحليل النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع.

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لخصوصية المعلومات في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فيما خصص الثاني لمبحث تحديات التأطير القانوني لحماية خصوصية المعلومات في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لخصوصية المعلومات في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يشهد الوقت الحالي انتشارًا واسعًا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد مثل أجهزة المراقبة والآلات المنزلية التقنية وما إلى ذلك من الأجهزة الذكية، ولعل ما يميز الذكاء الاصطناعي عن غيره من التطبيقات الذكية قدرته الهائلة على محاكاة العقل البشري والتعلم الذاتي بواسطة خوارزميات محددة تمكنه من تحسين أدائه لاتخاذ القرارات باستقلالية دون أي تدخل بشري⁽¹⁾.

(1) توجيهات السياسات بشأن الذكاء الاصطناعي للأطفال، الإصدار 2 نوفمبر 2021، على

الموقع: www.unicef.org/globalinsight.com

وتعتمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي على تجميع البيانات والمعلومات ومعالجتها؛ إذ يمكن تجميع البيانات عبر تصفح المواقع الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، اعتراض المراسلات والتقاط الصور، تحليل البصمات على اختلافها، وملفات الكوكيز، وما إلى ذلك؛ ثم يمكن استغلالها فيما بعد في إدارة مهامها، وفي هذا الإطار تثار العديد من المخاوف بشأن قدرة الذكاء الاصطناعي على انتهاك خصوصية الأفراد؛ والتي تعد من أهم الحقوق الأساسية للإنسان المتعلقة عمومًا بحق الفرد في حماية حياته الخاصة بكل مظاهرها ومنع الوصول إليها واستخدامها دون موافقة صريحة من الشخص المعني⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يقسم الباحث هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول من خلال المطلب الأول: مفهوم حق الخصوصية؛ بينما يخصص المطلب الثاني لمبحث الأساس القانوني لحمايته، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الحق في خصوصية المعلومات

تقتضي دراسة مفهوم الحق في خصوصية المعلومات محاولة تعريفه من خلال الفرع الأول؛ ثم بيان عناصره الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الحق في خصوصية المعلومات

يجد الحق في الخصوصية بصفة عامة صعوبة كبيرة في تحديد تعريف كامل وشامل له، ويرجع ذلك لديناميكية المفهوم، والتطور المستمر لعناصره التي تشمل العديد من الجوانب المتصلة بحياة الأفراد؛ سواء كانت بمفهومها التقليدي المتمثلة في الجسد والمسكن والمراسلات... الخ، أو الخصوصية بمفهومها الحديث المرتبط بالتكنولوجيا والمتمثلة في البيانات أو المعلومات الرقمية.

وقد أثبتت فكرة خصوصية المعلومات لأول مرة على يد المؤلفين الأمريكيين: الأول (آلان ويستون Alan Weston) وذلك في كتابه: الخصوصية والحرية، والثاني (ميلير Miller) ضمن كتابه: الاعتداء على الخصوصية، وبعد الانتشار الواسع لإنشاء بنوك المعلومات وعمليات المعالجة الآلية للبيانات، ووفقًا للفقهاء (ويستن Weston) تعد خصوصية المعلومات: (حق الأفراد في تحديد متى وكيف وإلى أي مدى تصل

(²) مارجريت إيه بودين، الذكاء الاصطناعي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة إبراهيم سند أحمد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، 2022، ص 27، وكذلك: أبو بكر سلطان أحمد، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، مجلة القافلة، 11/1/2021، ص 84.

المعلومات عنهم للآخرين)، بينما يعرفها (ميلير Miller) على أنها: (قدرة الأفراد على التحكم بدورة المعلومات التي تتعلق بهم)⁽³⁾.

وفي هذا السياق يمكن تقسيم الخصوصية إلى عدة مفاهيم ترتبط معاً في الوقت ذاته وهي⁽⁴⁾:

1. خصوصية المعلومات والتي تتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية والمعلومات المالية.

2. الخصوصية الجسدية أو المادية والتي تتعلق بالحماية الجسدية للأفراد ضد أية إجراءات ماسة بالنواحي المادية كفحص المخدرات.

3. خصوصية الاتصالات والتي تغطي سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات.

4. الخصوصية الإقليمية والتي تتعلق بالقواعد المنظمة للدخول إلى المنازل وبيئة العمل أو الأماكن العامة والتي تتضمن النقيش والرقابة الإلكترونية.

إذن الخصوصية، وبصفة عامة، هي مقياس غير موضوعي، أي يختلف تعريفها وحدودها من بيئة إلى أخرى، بيد أن الصفة المشتركة في جميع هذه التعريفات هي منظور أن الخصوصية إحدى حقوق الإنسان في حياته، ولكنها تعتمد بشكل أساسي على البيئة والسياق. وبناءً عليه فمفهوم خصوصية المعلومات متوقف على حق الفرد في حفظ سرية معلوماته أثناء المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية المتعلقة به، وتقيد استخدامها وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها، فكلما استطاع الفرد التحكم في خصوصية معلوماته كلما نجح في حمايتها من الانتهاكات التي تقع عليها.

الفرع الثاني: عناصر الحق في الخصوصية

(3) بولين أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مجال المعلوماتية- دراسة مقارنة، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 56.

(4) أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات "دراسة مقارنة"، الطبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 35.

ومما سبق يتضح أن مضمون الحق في الخصوصية المرتبط بالتقنيات الذكية مغاير عن المضمون التقليدي لها؛ فمعلومات الأفراد الخاصة وأسرارهم بعدما كان من الصعب الوصول إليها باتت تتداول وتنتقل عبر مختلف وسائل التقنية الحديثة بكل يسر⁽⁵⁾.

وعليه فهي تتضمن العديد من المفاهيم المرتبطة بها، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽⁶⁾:

1. **الخصوصية الجسدية:** قد يتعرض الفرد في بعض الأحيان إلى تدخلات أجنبية غير مرغوب فيها تمس بخصوصية وسلامة جسده كالتطعيم بشكل إجباري.

2. **خصوصية السلوك الشخصي:** وتشمل قدرة الفرد على التصرف كيفما شاء بحرية بعيداً عن المراقبة والتدخل غير المرغوب فيه، مثل: الممارسات الدينية السياسية وغيرها من الأنشطة.

3. **خصوصية الاتصالات الشخصية:** حرية الفرد في التواصل بواسطة مختلف الوسائل التقنية، دون مراقبة اتصالاته والتجسس عليه من قبل الآخرين.

4. **خصوصية البيانات الشخصية:** أو كما يشار إليها بخصوصية المعلومات، وتتضمن حق الفرد بالتحكم في تدفق بياناته ومعلوماته سواء كانت خاصة لا أحد يعلم بها، أو تلك المعلومات التي يتم مشاركتها مع مجموعة من الأفراد بشكل سري. وهي بحسب القانون الأوروبي للخصوصية وحماية البيانات (GDPR)، كل المعلومات مرتبطة بشخص طبيعي محدد أو قابل لتحديد، والتي يمكن من خلالها التعرف عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل: العنوان، الصور، المعتقدات الدينية، وغيرها من البيانات المتعلقة بهوية شخص معين⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحماية الحق في الخصوصية المعلوماتية

⁽⁵⁾ علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة- دراسة مقارنة، الطبعة 1 منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013، ص 405 - 406.

⁽⁶⁾ (Rop van hoven van gendern, **Cybercrime investigation and the protection of personal data and Privacy**, (Strasbourg, France: Direktorat General of Human Rights and Legal Affairs, 25/03/2008).

⁽⁷⁾ عمر أبو عرقوب، "دراسة استكشافية: واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين"، حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، آب 2021، ص 9.

لقد كرس العديد من المواثيق الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية حماية الحق في الخصوصية، ويستعرض الباحث من خلال الفرع الأول الحماية الدولية للحق في الخصوصية؛ ثم يتناول في الفرع الثاني الحماية التشريعية لهذا الحق.

الفرع الأول: الجهود الدولية والإقليمية

أثار حق الخصوصية المعلوماتية اهتمام مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، ومن أبرزها منظمة التعاون الاقتصادي والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة.

أولاً: منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) لسنة 1980

أقرت منظمة التعاون جملة من القواعد الإرشادية لحماية الحق في الخصوصية وذلك في أيلول عام 1980، وهي ما عرفت باسم: (القواعد الإرشادية لحماية الحق في الخصوصية والتدفق الحر للبيانات)، وتهدف لحماية حق الخصوصية وتحقيق التوازن بين خصوصية الأفراد والتدفق الحر للبيانات⁽⁸⁾.

ثانياً: المجلس الأوروبي

كان لمنظمة التعاون الأثر في صدور الاتفاقية رقم (108)، والتي صدرت في أوروبا عام 1981، والتي ترمي لنفس أهداف المنظمة، وتعنى هذه الاتفاقية بحماية الأشخاص الطبيعيين في مواجهة مخاطر المعالجة الآلية للبيانات الشخصية، وهي أول اتفاقية تحمل الطابع الإلزامي على عكس القواعد الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي⁽⁹⁾.

وعلاوة على ما سبق فقد صدر عن المجلس الأوروبي عدة توصيات في هذا الشأن منها: التوصية رقم (R 80/ 13) لسنة 1980 بشأن تبادل المعلومات القانونية، والتوصية رقم (R 81/ 1) لسنة 1981 وتتضمن

(8) رشيدة بوكر، "تحديات العصر الرقمي في مواجهة خطط حماية الحق في الخصوصية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 7، العدد 2، سنة 2022، ص 78.

(9) خدوجة الذهبي، "حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية - دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 150. وكذلك: منى الأشقر جبور ومحمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية - الهم الأمني وحقوق الأفراد، الطبعة 1، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، لبنان، 2018، ص 52.

تنظيم البيانات الطبية المعالجة في بنوك المعلومات؛ إضافة للتوصية رقم (R 83/ 10) بشأن حماية البيانات الشخصية المرتبطة بالبحوث العلمية⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: منظمة الأمم المتحدة

أكدت الجمعية العامة على حماية وتعزيز حق خصوصية الأفراد في ظل الإنترنت بذات القدر الذي يحظى به هذا الحق خارج الإنترنت، حيث دعت مختلف الدول لاحترام وحماية هذا الحق في سياق التطورات التكنولوجية الحاصلة، وفي هذا الصدد أصدرت تقريراً خاصاً لحماية خصوصية الأفراد بشأن المراقبة الإلكترونية واعتراض المراسلات الرقمية وجمع البيانات في القرار رقم: 167/68⁽¹¹⁾.

ومن ثم عززت هذه الحماية في القرار رقم: 7/34، والمتضمن حماية حق الخصوصية في العصر الرقمي، وأبرز ما جاء فيه توسيع نطاق الخصوصية لتشمل البيانات التي يتم جمعها وتحليلها بمختلف الوسائل التقنية والخوارزميات، وقد نبهت على أن مجرد الاطلاع أو المراقبة السرية لبيانات الأشخاص الشخصية يمس بحق خصوصية الأفراد⁽¹²⁾.

رابعاً: اتفاقية بودابست للجرائم السيبرانية لسنة 2001

عقدت هذه الاتفاقية في 23 سبتمبر عام 2001، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2004، وتهدف هذه الاتفاقية لحماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية، وذلك من خلال تطوير وتعزيز التعاون الدولي واتباع سياسة مشتركة لحماية المصالح المشروعة في ظل استخدام وتطوير التكنولوجيا⁽¹³⁾.

خامساً: الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم تقنية المعلومات

أبرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم المعلوماتية بمصر في 25 / 12 / 2010، حيث سارت هذه الاتفاقية على نهج المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة بموضوع حماية واحترام حق الفرد في خصوصيته،

⁽¹⁰⁾ محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت - الجريمة المعلوماتية، الطبعة 1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، (2007)، ص 74.

⁽¹¹⁾ القرار رقم 167/68 الصادر في 30 جوان/يونيو 2014 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي للدورة رقم 27.

⁽¹²⁾ القرار رقم 7/34 الصادر في 3 أوت/أغسطس 2018 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي للدورة 29.

⁽¹³⁾ ياسمين بلعسل بنت نبي ونبليل مقدر، الحق في الخصوصية الرقمية، (مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5،

العدد 1، 2021)، ص 14.

وهي تهدف لتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تبادل المعلومات والتقنيات والخبرات الضرورية لمكافحة هذا النوع من الجرائم التي تهدد أمنها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها⁽¹⁴⁾.

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية

التزامًا بمختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية؛ فقد كرست التشريعات الوطنية الحق في الخصوصية في مواجهة مخاطر الاعتداءات الإلكترونية، وسيتناول الباحث منها فرنسا والأردن نموذجًا؛ ثم يستعرض موقف المشرع الجزائري من هذه الحق.

أولاً: التشريع الفرنسي

أقر المشرع الفرنسي العديد من القوانين رغبةً في تعزيز حماية حق الخصوصية المعلوماتية؛ بدايةً بإصداره القانون رقم: 17/78 لسنة 1978 والخاص بالمعلوماتية والحريات، ويهدف لحماية بيانات الأفراد الشخصية في مجال المعالجة الآلية؛ ثم قام بإجراء تعديل عام 2004، والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين تجاه معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، وقد وتطرق في هذا القانون لبيانات الأشخاص الشخصية المتداولة والمعالجة في العالم الرقمي؛ ثم تدخل مرة أخرى عام 2018 بالتعديل على القانون رقم: 2018/493، والمتضمن حماية المعطيات الشخصية، كما أقر في هذا القانون جملة من الشروط والضوابط التي يجب اتباعها في مجال معالجة بيانات الأفراد ذات الطابع الشخصي، وفي هذا الشأن أقر مجموعة من المبادئ الخاصة بجمع البيانات وتحليلها لتحقيق الشفافية والنزاهة⁽¹⁵⁾.

ثانياً: التشريعات العربية

سعت التشريعات العربية لحماية الحق في خصوصية المعلومات في دساتيرها وقوانينها؛ سواءً من خلال اكتفائها بتطبيق النصوص التقليدية على المفهوم الجديد لهذا الحق، أو من خلال استحداث قوانين خاصة تعنى بحمايته.

⁽¹⁴⁾ الاتفاقية العربية.

⁽¹⁵⁾ فراس كساسبة وآخرون، "الحماية القانونية للخصوصية والبيانات الشخصية في نطاق المعلوماتية"، مجلة جامعة الشارقة

للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 8، العدد 2، يونيو 2011، ص 185. رشيدة بوكري، المرجع سابق، ص 84.

وفي هذا الصدد أصدر المشرع التونسي القانون رقم (63) لسنة 2004 المتضمن حماية المعطيات الشخصية؛ ثم تبعه المشرع المغربي بإصدار القانون الخاص بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعالجة الآلية عام 2009⁽¹⁶⁾.

وهو ذات التوجه الذي اتبعه المشرع الإماراتي بإصداره للمرسوم رقم: (5) لعام 2012، ويتضمن مكافحة الجرائم المعلوماتية وأشار لحماية حق الخصوصية والبيانات الشخصية ضمن نصوصه⁽¹⁷⁾. كما حظى حق الخصوصية بعناية المشرع المصري، والذي أصدر القانون رقم: (151) لسنة 2020 الخاص بحماية البيانات الشخصية⁽¹⁸⁾.

وكذلك المشرع الأردني أصدر مؤخرا قانونا خاصا بحماية بيانات الأفراد الشخصية سنة 2022⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: التشريع الجزائري

على غرار باقي التشريعات فقد كرس المشرع الجزائري حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية في مختلف دساتير المتعاقبة للبلاد بداية من دستور عام 1976 وحتى دستور عام 2020، حيث أكد على ضمان حماية هذا الحق بموجب المادة رقم: (47) منه.

ومن ثم توجه المشرع الجزائري إلى حماية الحق في الخصوصية بطريقة غير مباشرة، وذلك بموجب التعديل رقم: (04-15) في المواد: (394) مكرر وحتى المادة (394) مكرر (7)⁽²⁰⁾.

ثم أعاد التأكيد على حمايته بتجريم كل الأفعال والأنشطة الماسة بخصوصية الأفراد بموجب المواد: (303) مكرر وحتى المادة (303) مكرر (3) من قانون العقوبات⁽²¹⁾.

⁽¹⁶⁾ ريم غريب الشامسي، "حماية الخصوصية الرقمية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، قسم القانون الخاص، يونيو 2022، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 14.

⁽¹⁷⁾ خدوجة الذهبي، "حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية - دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 154.

⁽¹⁸⁾ دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020، مركز بحوث القانون والتكنولوجيا، الجامعة البريطانية بمصر، 10/12/2020، ص 13.

⁽¹⁹⁾ ريم غريب الشامسي، المرجع السابق، ص 14.

⁽²⁰⁾ الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

⁽²¹⁾ الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009.

هذا وقد نص في المادة رقم (43) من القانون رقم: (15-04)، والمتضمن القواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين على: (عدم جواز جمع البيانات الشخصية للشخص المعني إلا بعد الموافقة الصريحة منه)⁽²²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك عدة نصوص متفرقة في القوانين الأخرى⁽²³⁾.

واستكمالاً لهذه القوانين، سن المشرع الجزائري قانون رقم: (18-07)، ويعنى بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعالجة الآلية، وهو قانون خاص شامل لحماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية في العالم الرقمي⁽²⁴⁾.

المبحث الثاني: تحديات التأطير القانوني لحماية خصوصية المعلومات في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

إن اقرار قانون وطني أو تطوير استراتيجية وطنية ملائمة لحماية أحد حقوق الإنسان؛ قد يكون فاعلاً، ويرجع ذلك لعنصر السيطرة والسيادة وتوفر الجهة القادرة على الرقابة ومنع الاعتداء أو استمراره، والتي تتيح أيضاً التعويض وملاحقة المخالفين؛ لكن كيف يكون الوضع في ظل الذكاء الاصطناعي الذي يملكه كل شخص وغير مملوكة لأحد، والذي لا تتوفر فيها سلطة مركزية ولا جهة سيادة توفر الحماية أو تتيح الفرصة والإمكانية للحماية القانونية عند حدوث الاعتداء على خصوصية الأفراد.

يستخلص مما سبق؛ أن البيانات الشخصية للأفراد تعد الوجه الجديد لحماية الحق في الخصوصية في العالم الرقمي، وجمعها واستخدامها في إطار الذكاء الاصطناعي يعد مسألة حساسة ومهمة توجب على المستخدمين والشركات، وحتى الحكومات أن يكونوا مدركين لأهمية حماية البيانات الشخصية وكيفية التعامل معها، من أجل ضمان استخدامها بطريقة فعالة وآمنة ضمن الحدود القانونية المعمول بها.

⁽²²⁾ القانون 04-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 مؤرخة في 10 فبراير 2015.

⁽²³⁾ مثل القانون 04-09 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج . ر، رقم 47 مؤرخة في 16 أوت 2009. والقانون 05-18 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج . ر، رقم 28 مؤرخة في 16 مايو 2018.

⁽²⁴⁾ القانون 07-18 المؤرخ في 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34 مؤرخة في 10 يونيو 2018.

وبناءً عليه؛ فسوف يتطرق الباحث خلال هذا المبحث لمصادر تهديد حق الخصوصية في المطلب الأول، وتحديات حماية الحق في الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المطلب الثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مصادر تهديد حق الخصوصية المعلوماتية

يذكر بعض المتخصصين أن التكنولوجيا، وهي تملك الكمبيوترات قد تصبح على درجة بالغة من القوة بحيث تحبس الحياة الخاصة داخل حدود ضيقة، وتربط حياة الفرد وأسرته بهذه الأجهزة في اللحظة التي تكون لها في ذلك مصلحة اقتصادية أو اجتماعية، وبذلك سيصبح الإنسان مسلوب الإرادة ومُسْتَعْل في اتخاذ قراراته بوعي، ومفرغاً من شخصيته؛ فما يهدد الجنس البشري ليس حرباً نووية؛ بل كمبيوتر⁽²⁵⁾.

أن هذه النظرة - كما يبدو - نظرة متشائمة من شيوع استخدام الحواسيب، وأثرها على تهديد الخصوصية، وهي وإن كانت نظرة تبدو مبالغاً فيها؛ إلا أنها تعكس حجم التخوف من الاستخدام غير المشروع للتقنية، وتحديدًا الحواسيب في كل ما من شأنه تهديد الحق في الحياة الخاصة، وتعتبر البيانات الشخصية مصدراً غنياً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ إذ يتم جمعها وتحليلها، ومن ثم استغلالها في تدريب وتطوير نماذج الذكاء وتحسين أدائها؛ ويمكن للباحث فيما يلي إجمال المعالم الرئيسة لمصادر تهديد حق الخصوصية المعلوماتية؛ لذا فسوف يتناول الباحث جمع البيانات الشخصية للأفراد في الفرع الأول، والغرض في الفرع الثاني.

الفرع الأول: جمع البيانات الشخصية

توجد العديد من الآليات والطرق التي تعتمد عليها التطبيقات الذكية في جمع بيانات الأفراد الشخصية، ومنها:

أولاً: ملفات الكوكيز (Cookies) أو كما تعرف بملفات تعريف الارتباط

تتيح هذه التقنية تتبع مستخدم شبكة الإنترنت منذ لحظة دخوله للموقع، وتخزين جميع البيانات المتعلقة به، كاسمه ونوع الجهاز المستخدم وطريقة اتصاله بالإنترنت ومجالات اهتمامه وبحثه، إلى جانب تسجيل كافة البيانات الشخصية الحقيقية التي يجبر مستخدم الإنترنت على الإفصاح بها من أجل الوصول لمضمون معين، وغالباً ما يتم تفعيل هذه الملفات تلقائياً دون موافقة الشخص المعني؛ ما يُعتبر انتهاكاً للخصوصية؛ لذلك طورت بعض الشركات مواقعها الإلكترونية؛ حيث تعمل على أخذ إذن من المستخدم للاحتفاظ بمعلوماته؛ فله

(25) صالح جواد كاظم، التكنولوجيا الحديثة والسرية الشخصية، الطبعة 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991، ص 70.

أن يقبل أو يرفض ذلك، مع أنه في غالب الأحيان لا يمكن الولوج للمواقع ومعاينتها إلا من خلال موافقة الشخص على حفظ بياناته، وملفات تعريف الارتباط على نوعان، منها المؤقتة التي منها ما يحفظ المعلومات لمدة معينة ثم يتم التخلص منها بمجرد مغادرة الموقع، ومنها ما يحفظها بشكل دائم⁽²⁶⁾.

ثانيًا: إنترنت الأشياء

وهو عبارة عن مجموعة من الأدوات، مثل: المنازل، المركبات، الأدوات الطبية ... الخ، والمرتبطة ببعضها البعض من جهة، وبإنترنت من جهة أخرى، وتقوم بجمع كم هائل من البيانات الخام وتحليلها لتصبح قادرة على التفاعل فيما بينها عبر بروتوكول الإنترنت دون الحاجة لتدخل أي بشري؛ فلها أن تتبادل المعلومات وتتخذ القرارات بشكل آلي ودقيق يمكنها من تحقيق أغراضها بكفاءة عالية وبأسرع وقت ممكن لتحسين حياتنا؛ لذلك تسعى مختلف الشركات والمؤسسات للاستثمار في تطبيق هذه التقنية لتطوير أعمالها بشكل أكثر فعالية إذ تستخدم هذه التقنية في العديد من المجالات كالأمن والطب والصناعة وغيرها؛ غير أن يمكن لهذه التقنية التأثير على الأفراد والتحكم فيهم، فالغرض من جمع بيانات الأفراد وتحليلها يظل مجهولاً، وهو ما يشكل خطراً على خصوصية الأفراد⁽²⁷⁾.

ثالثًا: المراقبة الإلكترونية

لقد أصبح في الوقت الراهن بالإمكان مراقبة الأفراد والتجسس عليهم وتحديد مواقعهم أمرًا يسيرًا باستخدام مختلف التقنيات الحديثة كالأقمار الصناعية، وكاميرات الهواتف والحواسيب الآلية وما إلى ذلك من الأجهزة التي تعمل على تحديد الهويات الفعلية للأفراد ومعرفة كل ما يتعلق بهم⁽²⁸⁾.

رابعًا: الحوسبة السحابية

وهي عبارة عن تقنية تتيح للمستخدمين الوصول إلى الموارد الحاسوبية عبر الإنترنت، يتم توفيرها من خلال بيانات تابعة لشركات متخصصة، وتشتمل على تخزين البيانات والبرمجيات على شبكة الإنترنت، بحيث يمكن للمستخدمين الوصول إليها واستخدامها بشكل مرن في أي مكان وزمان، وهنا تكمن خطورة الوضع؛ إذ أنه بمجرد تخزين البيانات في السحابة يتم نقلها وتداولها من مكان لآخر عبر الإنترنت فضلًا عن خضوعها

(26) سارة شريف، "خصوصية البيانات الرقمية"، سلسلة أوراق الحق في المعرفة، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة، ص 3.

(27) Karl Manheim & Layric Kaplan, **Artificial Intelligence : Risks to Privacy and Democracy**, (The Yale Journal of Law and Technology, Vol. 21, No. 106, 2016), p 122.

(28) توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة: اليونسكو، صدر بفرنسا

لخوارزميات ذكية تكشف عن معلومات لم يرغب المستخدم في الإفصاح عنها، الأمر الذي يثير شكوك حول أمن بيانات الأفراد وحمايتها⁽²⁹⁾.

خامساً: أنظمة آلية خاصة بالرد على استفسارات العملاء

تتيح بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي القدرة على توفير دعم فني أو تقديم خدمات للعملاء بواسطة نظام دردشة مباشرة تقوم على طرح العميل لاستفساراته حول النظام الآلي، والحصول على جواب بشكل فوري فعال ودقيق، يساعد على تحقيق رضا العملاء عن الخدمات المقدمة لهم ويفضلون اللجوء إليها بدلاً من التعامل عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف مثلاً؛ لذا تفضل الشركات والمنظمات إتاحة هذه الأنظمة لتحسين خدمة العملاء بتكلفة قليلة، ودون بذل أي جهد في توظيف المزيد من الموظفين⁽³⁰⁾.

سادساً: تقنية التعرف على الوجه

تقوم هذه التقنية بالتعرف على هوية الفرد والتحقق من معلوماته الخاصة، وذلك من خلال تتبعه في التقنيات الذكية الأخرى، مثل: ملفات التعريف وبرامج المراقبة وكاميرا الهواتف النقالة وغيرها، ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على ربط تلك المعطيات السابقة فيما بينها وبين السمات البيولوجية للفرد، وعادةً ما تستخدم هذه التقنية من طرف الحكومات لمراقبة سلامة الأفراد أو لتتبع حركات المواطنين، وفي بعض الأحيان للتمييز العنصري أو التفرقة بين المواطنين على أساس المعتقدات والدين، ومما لا شك فيه أن المراقبة الجماعية واعتراض الاتصالات الرقمية تؤدي إلى انتهاك الحق في الخصوصية، وهو الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً لخصوصية الأفراد والمجتمع⁽³¹⁾.

يضاف إلى ما سبق الروبوتيكس والبرامج الخاصة بالمساعدة الصوتية وما إلى ذلك من التقنيات الذكية التي تعمل على التقيب عن البيانات وجمعها برضا أصحابها أو بدونه⁽³²⁾.

(29) إبراهيم بعزیز، "توظيف إمبارطوريات الوب لبيانات المستخدمين وإشكالية الخصوصية: حدود الاستخدام ومخاوف التعدي"، مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2023، ص 72.

(30) إيهاب خليفة، "الذكاء الاصطناعي: تأثيرات تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية"، تحليلات المستقبل - اتجاهات الأحداث، العدد 20، مارس 2017، ص 64.

(31) محمد مختار، "ما بين التهديد والتعزيز كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان"، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ص 6.

(32) إيهاب خليفة، المرجع سابق، ص 63.

حيث تعمل هذه التقنيات على بناء ملفات تتضمن تفاصيل شخصية شاملة عن حياة الأفراد⁽³³⁾.

سابعًا: ألعاب الأطفال

باتت لعب الأطفال حاليًا تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومع أنها تعد فرصة ممتازة لمرح الأطفال وتنمية قدراتهم ومهاراتهم بشكل إيجابي؛ إلا أنه يجب دراسة تأثيراتها السلبية على الأطفال خاصة فيما يتعلق بخصوصياتهم، ذلك أنه في إطار تحسين وتطوير أداء الألعاب بما يتوافق وتوجهات الأطفال يقتضي الأمر الحصول على معلوماتهم وذلك عبر طرق مشروعة؛ لذا يجب على الشركات الخاصة بالألعاب ضمان خصوصية الأطفال والتزام كافة القوانين المتعلقة بهذا الشأن⁽³⁴⁾.

الفرع الثاني: الغرض من جمع المعلومات الشخصية

تستخدم بيانات الأفراد المخزنة لعدة أغراض منها:

أولاً: استغلالها من طرف الشركات التجارية والاقتصادية

تدرك المنظمات والشركات في الوقت الراهن أن البيانات الشخصية للأفراد أمر أساسي في تحقيق مكاسبها وزيادة إنتاجها، ولا سيما بعد أن أصبحت البيانات بمختلف أنواعها متاحة عبر الوسائط الرقمية ويمكن الوصول إليها بكل سهولة وبيعها لمختلف المؤسسات، إذ تتوجه الكثير من الشركات المتنوعة مثل: (Facebook)، و(Google)، و(Instagram) للتحقيق عن المعلومات الخاصة بالمستخدمين وتحليلها وفقًا لاحتياجاتها، وذلك للتفاعل معهم بشكل مباشر ودقيق من خلال إعلانات مدروسة بالتفصيل حسب بيانات كل شخص وفئته وانتماءاته وعمره وما إلى ذلك؛ فكلما زاد حجم البيانات زادت الفوائد والأرباح؛ لذا نجد أنها من أكثر الشركات التي لديها قواعد مستخدمين ضخمة تساعد على الريادة، وهو ما ساهم في بروز ملامح جديدة للسوق الاقتصادية تعتمد في تعاملاتها على البيانات الشخصية للمستخدمين؛ لذلك تتسابق العديد من المنظمات نحو الحصول على أكبر قدر من بيانات الأفراد بأي شكل من الأشكال حتى لو كانت بطرق مخالفة للقانون، وهو الأمر الذي يعد انتهاكًا صريحًا لخصوصية الأفراد⁽³⁵⁾.

⁽³³⁾ ميريانا ستانكوفيتش وآخرون، اتجاهات التكنولوجيا الناشئة: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، 2021، ص 40.

⁽³⁴⁾ توجيهات السياسات بشأن الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، نوفمبر 2021، ص 24.

على الموقع: <https://unicef.org/globalinsight>

⁽³⁵⁾ توبي مندل وآخرون، المرجع السابق، ص: 16 - 21. أيضًا: إبراهيم بعزیز، المرجع السابق، ص 74.

ثانيًا: التحكم في محركات البحث وتوقع احتياجات العملاء

ويتم ذلك من خلال جمع تعليقات الأشخاص في مواقع التواصل الاجتماعي أو الصور والفيديوهات التي يشاهدها ... إلخ، ومن ثم تحليلها باستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي لمعرفة توجهات العملاء واهتماماتهم، وبناءً عليه يتم اقتراح ما يتلاءم مع حاجيات العميل؛ فمثلاً: يقوم شخص ما بالبحث عن موضوع معين على موقع جوجل؛ ثم يتصل بعد ذلك بغيره من المواقع كاليوتيوب أو منصات (twitter) أو (Baaz)؛ فإنه يجد اقتراحات تتضمن نفس الموضوع الذي بحث عنه، أضف لذلك الإعلانات الموجهة للعملاء في (Gmail) أو (Yahoo)؛ فمختلف الشركات والمنظمات حالياً باتت تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعامل مع المستخدمين الذين يظنون أنهم يتعاملون مع ممثلي الخدمة؛ لكنهم يتفاعلون مع أنظمة ذكية تحقق متطلباتهم على وجه السرعة وبشكل دقيق وحتى التنبؤ باحتياجاتهم المستقبلية⁽³⁶⁾.

ثالثًا: قدرة الآلات على التعلم الذاتي

وهي من أبرز سمات الذكاء الاصطناعي فله القدرة على التعلم الذاتي والتفاعل مع الموقف الذي يواجهه بشكل مستقل دون برمجة مسبقة من صاحبه، وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال تحليل بيانات الأشخاص وكيفية التعامل مع تلك الحالة؛ ومن ثم استخلاص وربط الأفكار فيما بينها ليخرج نوع جديد من المعطيات مشابهة تمامًا لمخرجات العقل البشري⁽³⁷⁾.

ومما سبق يتضح جلياً؛ أن تعدد آليات جمع البيانات يعود لاختلاف المصدر والغرض من جمعها، فمنها ما يتم جمعه بطريقة مباشرة وصريحة ومنها ما يتم بطريقة ضمنية، سواءً أكان ذلك بموافقة من الشخص المعني أو بدونها، وقد تكون هذه الأخيرة بيانات أساسية، مثل: اسم الشخص وعنوان بريده الإلكتروني أو موقعه الجغرافي، أو قد تكون أكثر تفصيلاً وخصوصية كمعتقداته وسلوكياته، بحيث يتم معالجتها وتحليلها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات المستخدمين وتطوير مهامه، لاسيما فيما يتعلق بعمليات صنع القرار، والتي تعتبر من أبرز سمات الذكاء الاصطناعي باستقلالية دون تبعية بشرية، وعلى الرغم من أن معالجة وتحليل البيانات من طرف التقنيات الذكية يتم بطريقة آمنة ومحمية، إلا أنه يثير عدة مخاوف تهدد خصوصية الفرد، ومدى سلامة استخدام معلوماته الشخصية؛ فمن الممكن أن الأنظمة الذكية التي تستخدم لحماية بيانات الأفراد الشخصية هي ذاتها تنتهك خصوصياتهم.

(36) إيهاب خليفة، المرجع سابق، ص 64.

(37) المرجع السابق نفسه، ص 64.

المطلب الثاني: تحديات حماية حق الخصوصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تأخذ حاليًا تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيزًا كبيراً في الحياة اليومية للأفراد لما توفره من حلول فعالة وقيمة لمواجهة العديد من التحديات وتلبية مختلف الاحتياجات، مثل: استغلاله في قطاع الصحة، والصناعة، والمدن الذكية، والاستعانة به في مجال مكافحة الجريمة وغيرها⁽³⁸⁾.

غير أن هذه التطبيقات خلقت بيئة فريدة من التحديات غير المسبوقة فيما يخص حماية البيانات الشخصية للأفراد؛ فقدرتها لا تتجاوز معالجة البيانات الضخمة وتحليلها وتصنيفها وحسب؛ بل تتعدى ذلك لاستغلالها في التعليم الذاتي وتطوير نماذج قابلة لتكييف مع العقل البشري وإجراء تنبؤات قابلة للتنفيذ؛ خاصة أن العديد من الخوارزميات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي تتغير باستمرار إلى درجة أن مصنع أو مبرمج الأنظمة الذكية نفسه لا يستطيع تفسير النتائج التي يخرج بها الذكاء الاصطناعي، ولا حتى التحكم فيها⁽³⁹⁾.

لذلك سيطرح الباحث بعض التحذيرات الصادرة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال الفرع الأول، ومن ثم يستعرض أخلاقيات استخدامه في الفرع الثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التحذير من الاستخدام المتزايد لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

برغم التقدم الكبير والتطور الهائل الذي قدمه الذكاء الاصطناعي للبشرية؛ إلا أن أغلب الخبراء والشخصيات العالمية والمختصون في هذه المجال أطلقوا العديد من التحذيرات حول مخاطر الذكاء الاصطناعي، ولاسيما فيما يخص المساس بحق خصوصية الأفراد؛ فمثلاً: (ايلون ماسك (Elon Musk) و(بيل غيتس (Bill Gates) و(ستيفن هوكينج (Stephen Hawking) أصدروا في عام 2015 ما يُعرف باسم (رسالة مفتوحة حول الذكاء الاصطناعي) حذروا فيها من التهديدات المحتملة للخصوصية التي يمكن أن تنشأ عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي⁽⁴⁰⁾.

ومن ناحية أخرى؛ فقد شددت (ميشيل باشيليت (Michelle Bachelet) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سبتمبر من عام 2021 على ضرورة وقف بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتي تشكل خطراً على حقوق الإنسان، إلى حين اعتماد الضمانات المناسبة لعملها، وكما نددت بضرورة حظر

⁽³⁸⁾ (Artificial Intelligence and Data Protection, Council of Europe, November 2019, On Site: www.coe.int/AI

⁽³⁹⁾ (Artificial intelligence and Privacy, op cit, p. 7 - 8.

⁽⁴⁰⁾ (Karl Manheim & Layric Kaplan, Artificial Intelligence : Risks to Privacy and Democracy, op cite, p 180.

استخدام التطبيقات الذكية التي لا تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ فعلى الرغم من أن الأنظمة الذكية ساعدت وساهمت في حل العديد من التحديات؛ إلا أن استخدامها دون مراعاة تهديداتها لحقوق الأفراد يمكن أن يؤدي إلى مشاكل كارثية، وأكدت باشيليت على وجوب الحد من استخدام الذكاء الاصطناعي دون رقابة قبل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان⁽⁴¹⁾.

وأعيد التأكيد على مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي من طرف (فولكر تورك Volker Türk) المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة يوم 18 فبراير عام 2023؛ حيث أعرب عن قلقه إزاء التطور السريع للذكاء الاصطناعي ودعا لإيجاد حلول فعالة لحماية حقوق الإنسان⁽⁴²⁾.

وعلى الصعيد العربي؛ فقد انعقد مؤتمر دولي بتاريخ 2022/7/21 حول (تحديات حماية الحق في الخصوصية في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي)، وتم تنظيمه برعاية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان) بالشراكة مع (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان)، وتناول المؤتمر تأثير الذكاء الاصطناعي على حق الخصوصية وتدايعات الإخلال به على تفعيل باقي حقوق الإنسان؛ إضافة لحدود مسؤوليات الدولة والمنظمات الخاصة في حماية بيانات الأفراد وخصوصياتهم، حيث يسعى هذا المؤتمر لتطوير التشريعات والأطر القانونية لحماية البيانات في سياق التقنيات الذكية وتعزيز حقوق الإنسان⁽⁴³⁾.

الفرع الثاني: أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

بناءً على ما سبق ذكره، وحفاظاً على حق الخصوصية، كان من الضروري الامتنال لمجموعة من المبادئ والإرشادات لاستخدام الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية نتناولها فيما يلي:

أولاً: مبادئ معالجة بيانات الأفراد الشخصية

توجد ثلاث مبادئ أساسية للخصوصية في جمع البيانات تتبع من مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هي كما يلي⁽⁴⁴⁾:

⁽⁴¹⁾ (10/5/2023 at 19:08, On Site: <https://www.ohchr.org>)

⁽⁴²⁾ (10/5/2023 at 19:25, On Site: <https://www.dw.com>)

⁽⁴³⁾ أعمال مؤتمر: تحديات حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي، مقال منشور بتاريخ: الخميس 21 يوليو 2022 الساعة

11:28، على الموقع: <https://www.youm7.com> ، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023 /5/11، الساعة 8:33.

⁽⁴⁴⁾ (Artificial intelligence and Privacy, op cit, p 10.)

1. مبدأ تحديد الجمع: تعتمد التقنيات الذكية على استيعاب كم هائل من البيانات من أجل تدريب وتطوير الخوارزميات، وغالبًا ما يتم جمع هذه البيانات من خلال الأجهزة التكنولوجية الذكية والهواتف وتتبع الويب وغيرها من الطرق، وفي الواقع قد لا يدرك الأفراد حتى كمية المعلومات المجمعة عنه، ولا كيفية جمعها، وهذا يحدث تعارض بين تحديد جمع المعلومات الشخصية، ووظائف التقنيات الذكية.

2. مبدأ تحديد استخدام المعلومات: يجب التأكد من أن المعلومات المجمعة تستخدم فقط للغرض الذي تم جمعها من أجله، مع أنه في بعض الأحيان يُسمح للشركات والمؤسسات باستخدامها لأغراض ثانوية بشرط أن تكون بشكلٍ معقول؛ لذا يتعين عليهم ضمان استخدام المعلومات بشكلٍ صحيح ومشروع.

3. تحديد الغرض: في ظل الاستخدامات العديدة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، يصبح لتحديد الغرض أهمية في ضمان خصوصية الأفراد، ومنع إساءة استخدام بياناتهم؛ إذ أن الجمع المفرط للبيانات خارج الإطار الضروري يؤثر على قدرة الأفراد على التحكم في معلوماتهم⁽⁴⁵⁾.

ثانيًا: إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي

في إطار البحث عن كفاءات مناسبة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يتناسب مع حق الخصوصية نصت الاتفاقية رقم: (108) لمجلس أوروبا على عدة إرشادات حول الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات تتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات الأساسية، التي يجب على الحكومات وصناع ومطوري التقنيات الذكية اتباعها والاستناد عليها حمايةً لحقوق وكرامة الإنسان وخاصةً فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، نوجزها في⁽⁴⁶⁾:

⁽⁴⁵⁾ (Lilian Mitrou, Data Protection, Artificial Intelligence and Cognitive Services: Is the General Data Protection Regulation? (GDRP) Artificial Intelligence-Proof ? SSRN Electronic Journal, APRIL 2019, p 46.

⁽⁴⁶⁾ (Guidelines on artificial intelligence and data protection (Convention 108), Council of Europe, 25/1/ 2019, On Site: www.coe.int/AI

1. يجب على هذه الفئة اعتماد المنهج المتبع في تصميم منتجاتهم وفقاً للمادة (10) من الاتفاقية (108)، والتي تتضمن الالتزامات التي تقع على عاتق مسؤولي المعالجة الآلية للبيانات الشخصية.
2. يجب عليهم تقييم الآثار السلبية المحتملة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واعتماد تدابير احترازية للوقاية منها.
3. تجنب التحيزات سواءً غير المقصودة أو الخفية، وخطر التمييز أو المخاطر الأخرى على حقوق الإنسان المعنية بالبيانات.
4. يجب تقييم جودة وكمية البيانات الشخصية المستخدمة، وتقليل البيانات غير الضرورية خلال مراحل التطوير والتدريب، ومراقبة دقة النموذج.
5. إعادة النظر في الآثار السلبية للتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأفراد والمجتمع فيما يخص البيانات غير المتصلة بالسياق ونماذج الخوارزميات في تطوير الأنظمة الذكية.
6. تشجيع هذه الفئة على إنشاء لجان خبراء مستقلة لمختلف المجالات، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية التي تساهم في تصميم أنظمة ذكية تستند إلى حقوق الإنسان ذات توجه أخلاقي واجتماعي.
7. ينبغي تصميم جميع النماذج والمنتجات على نحو يكفل حق الفرد في عدم خضوعه لأي قرار بناءً على المعالجة الآلية للبيانات الشخصية دون أخذ رضا صريح منه.
8. تعزيزاً لثقة العملاء يجب توفير بدائل التطبيقات الذكية أثناء تطويرها، بحيث تتاح للمستخدمين حرية الاختيار بينهما.
9. الاعتماد على خوارزميات اليقظة التي تعزز مساءلة أصحاب المصلحة خلال مدة عمل التطبيقات الذكية لضمان الامتثال لقانون حماية البيانات وقوانين ومبادئ حقوق الإنسان.

10. الالتزام بإبلاغ الأفراد عن العمليات التي يتم تطبيقها عليهم، والنتائج المرتبطة بها في حال التفاعل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وضمان حقهم في الاعتراض عند استخدام بياناتهم الشخصية.

خاتمة

مؤخرًا زاد انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكلٍ رهيب، وطالت يده بالضلوع في مختلف المجالات؛ غير أن أغلب الأفراد إن لم نقل جلهم لا يعلمون ولا يدركون كيف يتم جمع بياناتهم الشخصية، ولا لأي أغراض تستخدم حكوماتهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وفي المستقبل القريب قد لا يملك الأفراد أي حق في التحكم في خصوصياتهم، مالم يتم تدارك الوضع، خاصةً بعد جملة التحذيرات التي تتدد بحظر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الماسة بحقوق الإنسان.

وعليه فاستخدام الذكاء الاصطناعي دون رقابة وضوابط قانونية يعد خطرًا يهدد خصوصية الأفراد، وقد يؤدي إلى سوء استخدام بياناتهم في ارتكاب جرائم أو في ظهور كيانات ذكية تحل محل الإنسان.

وبناءً عليه تم اقتراح التوصيات التالية:

1. العمل على اتخاذ إجراءات قانونية صارمة لحماية حقوق الانسان ضمانًا لسلامة بياناتهم.
2. تعزيز دور الدولة في تحديد ضوابط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البلاد.
3. ضمان المساءلة والشفافية أثناء استغلال المعلومات الشخصية من قبل الذكاء الاصطناعي.
4. إعادة النظر في التشريعات الحالية لتضمن الحماية الكافية والشاملة للمواطنين ضد استخدام بياناتهم بشكل غير مشروع في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

النصوص القانونية

الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009.

القانون 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج . ر، رقم 47 مؤرخة في 16 أوت 2009.

القانون 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 مؤرخة في 10 فبراير 2015.

القانون 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج . ر، رقم 28 مؤرخة في 16 مايو 2018

القانون 18-07 المؤرخ في 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34 مؤرخة في 10 يونيو 2018. القرار رقم 7/34 الصادر في 3 أوت/أغسطس 2018 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي للدورة 29.

القرار رقم 68/167 الصادر في 30 جوان/يونيو 2014 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي للدورة رقم 27.

الكتب

أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات "دراسة مقارنة"، الطبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.

بولين أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مجال المعلوماتية- دراسة مقارنة، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009.

توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة: اليونسكو، صدر بفرنسا، 2012.

صالح جواد كاظم، التكنولوجيا الحديثة والسرية الشخصية، الطبعة 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991.

علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة- دراسة مقارنة، الطبعة 1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013.

مارجريت إيه بولين، الذكاء الاصطناعي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة إبراهيم سند أحمد، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، 2022.

محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت - الجريمة المعلوماتية، الطبعة 1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

منى الأشقر جبور ومحمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية- الهم الأمني وحقوق الأفراد، الطبعة 1، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، لبنان، 2018.

ميريانا ستانكوفيتش وآخرون، اتجاهات التكنولوجيا الناشئة: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، 2021.

الرسائل

ريم غريب الشامسي، حماية الخصوصية الرقمية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، قسم القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2022.

المقالات

إبراهيم بعزیز، "توظيف إمبراطوريات الويب لبيانات المستخدمين وإشكالية الخصوصية: حدود الاستخدام ومخاوف التعدي"، مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2023.

أبو بكر سلطان أحمد، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، مجلة القافلة، 1/11 / 2021.

إيهاب خليفة، "الذكاء الاصطناعي: تأثيرات تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية، تحليلات المستقبل"، اتجاهات الأحداث، العدد 20، مارس 2017.

خدوجة الذهبي، "حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية - دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 8، ديسمبر 2017.

دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020، الجامعة البريطانية في مصر، مركز بحوث القانون والتكنولوجيا، 10/12 / 2020.

رشيدة بوكر، "تحديات العصر الرقمي في مواجهة خطط حماية الحق في الخصوصية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 7، العدد 2، سنة 2022.

سارة شريف، "خصوصية البيانات الرقمية"، سلسلة أوراق الحق في المعرفة، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة.

عمر أبو عرقوب، "دراسة استكشافية: واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين"، حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، آب 2021.

فراس كساسبة وآخرون، "الحماية القانونية للخصوصية والبيانات الشخصية في نطاق المعلوماتية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 8، العدد 2، يونيو 2011.

محمد مختار، "ما بين التهديد والتعزيز كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان"، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ياسمين بلعسل بنت نبيل ومقدر، "الحق في الخصوصية الرقمية"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021.

أعمال الملتقيات

أعمال مؤتمر: تحديات حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي، مقال منشور بتاريخ: الخميس 21 يوليو 2022 الساعة 11:28، على الموقع: <https://www.youm7.com> ، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 11/5/2023، الساعة 8:33.

المواقع الإلكترونية

www.unicef.org/globalinsight.com

<https://unicef.org/globalinsight>

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1. Artificial Intelligence and Data Protection, Council of Europe, November 2019.
2. Guidelines on artificial intelligence and data protection (Convention 108) Council of Europe, 25/1/ 2019.
3. Karl Manheim & Layric Kaplan, Artificial Intelligence : Risks to Privacy and Democracy, The Yale Journal of Law and Technology, Vol. 21, No. 106, 2016.
4. Lilian Mitrou, Data Protection, Artificial Intelligence and Cognitive Services: Is the General Data Protection Regulation? (GDRP) Artificial Intelligence-Proof ? SSRN Electronic Journal, APRIL 2019.
5. Rop van hoven van gendern, Cybercrime investigation and the protection of personal data and Privacy, Strasbourg, France: Direktorat General of Human Rights and Legal Affairs, 25/03/2008.